ظريف: لامكان للأوهام الأمريكية في المفاوضات .. وكيري لفابيوس: زيارة وفدكم التجاري غير مقبولة

ملف إيران النووي: طهران تهاجم واشنطن .. والأخيرة تعاتب باريس

عواصم – «وكالات» : قال وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف امس في طهران ان ما وصفه بـ «الاوهام الامريكية وبياناتها غير المنصفة لا مكان لها في المفاوضات النووية مع ايران».

واكد ظريف في تصريح نقلته وسائل اعلام رسمية موقف طهران القائم على حل قضية برنامجها النووي وفق «نظرة واقعية بعيدة عن الاوهام الامريكية».

بدورها قالت المتحدثة باسم الخارجية الايرانية مرضية افخم في تصريح مماثل ان «الاوهام والتصريحات التي يطرحها المسؤولون الامريكيون للاستهلاك الداخلي لا مكان لها في المفاوضات النووية ولا طائل منها سوى استمرار احباطات واشنطن المتتالية منذ سنوات كما اقر بذلك الرئيس الامريكي نفسه».

واضافت افخم ان «الوفد النووي الايراني المفاوض سيصون الانجازات العلمية للبلاد ولن يسمح بتاتا عبر وقوفه في وجه المطالب المبالغ فيها بالخوض في قضايا خارج الشأن النووي خلال المفاوضات مع مجموعة «1+5»».

وكانت مساعدة وزير الخارجية الامريكي ويندي شيرمان قالت امام مشرعين في مجلس الشيوخ الامريكي ان «الاتفاق المبدئي مع إيران ليس مثاليا ولكنه يعطي المفاوضين الوقت للتوصل الى اتفاق شامل وأن إيران ليست بحاجة إلى منشآتها النووية في «فوردو» و«أراك»».

وعلى صعيد ذا صلة قالت مسؤولة أمريكية إن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري انتقد زيارة رجال أعمال فرنسيين لإيران مشيرا إلى انها تعطي انطباعا خاطئا بإمكانية دخول قطاع الأعمال في إيران كالمعتاد.

وبموجب اتفاق مؤقت أبرمته إيران والقوى العالمية الست في نوفمبر وافقت طهران على الحد من بعض أنشطة برنامجها النووي مقابل تخفيف بعض العقوبات الدولية عليها.

وأثار تخفيف العقوبات سباقا بين الشركات الغربية لاستكشاف فرص الأعمال المربحة. واستقبلت إيران يوم الإثنين اكثر من مئة مسؤول تنفيذي بكبرى الشركات الفرنسية في أكبر وفد تجاري فرنسي يزورها منذ سنوات.

وقالت وندي شيرمان يوم الثلاثاء «تحدث الوزير كيري مباشرة مع وزير الخارجية «لوران» فابيوس بشان الوفد التجاري.. وكيف أن هذه الزيارة لا تساعد في التأكيد على أن الأعمال لا تسير على النحو المعتاد.»

وأضافت «باب دخول قطاع الأعمال في طهران ليس مفتوحا لأن تخفيف العقوبات التي فرضناها مؤقت ومحدود وله أهداف محددة.»

وتتباهى فرنسا ثاني أكبر اقتصادات منطقة اليورو بما تصفه بحملة «الدبلوماسية الاقتصادية» التي تسعى من خلالها لإبرام اتفاقات تجارية مع دول أخرى. لكن زيارة إيران كانت مبادرة خاصة تزعمها اتحاد أصحاب الأعمال في فرنسا الذي يعرف باسم ميديف.

والتقى الوفد خلال الزيارة التي بدأها في الثاني من فبراير واختتمها امس بمحمد نهاوندیان مدير مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني واعضاء غرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة.

وقال مصدر مقرب من الوفد إنه ضم شركات سافران وايرباص وتوتال وجي.دي.اف سويز ورينو والكاتل والستوم ولوريال.

جواد ظريف

الأمم المتحدة تدخل على خط انتقادات الفاتيكان

جنيف – «وكالات»: في تقرير لاذع وغير مسبوق طالبت الأمم المتحدة الفاتيكان يوم الأربعاء باتخاذ إجراء مع كل رجال الدين الذين يعرف انهم اعتدوا على أطفال أو يشتبه في قيامهم بذلك وتسليمهم إلى السلطات المدنية.

وقالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل إن المسؤولين الكنسيين فرضوا «ميثاق صمت» على رجال الدين لمنعهم من إبلاغ الشرطة بالانتهاكات ونقلوا المعتدين من أبرشية لأخرى «في محاولة للتستر على هذه الجرائم».

وأضافت أن الفاتيكان ينبغي أن يسلم الآن سجلات الأدلة التي تثبت الاعتداء الجنسي على عشرات الآلاف من الأطفال من أجل محاسبة الجناة وكذلك «أولئك الذين أخفوا جرائمهم».

يأتي تقرير الأمم المتحدة الحاد في اعقاب استجواب علني لمسؤولين في الفاتيكان الشهر الماضي.

وقال التقرير «تشعر اللجنة بقلق بالغ من أن الكرسي الرسولي لم يعترف بحجم الجرائم التي ارتكبت ولم يتخذ الإجراءات اللازمة حيال حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال وحماية الأطفال ومن أنه تبنى سياسات وممارسات أدت إلى استمرار الانتهاكات وإفلات الجناة من العقاب.»

وقالت اللجنة إن الكنيسة الكاثوليكية لم تتخذ بعد إجراءات للحيلولة دون تكرار حالات اعتداء كتلك التي حدثت في ايرلندا عندما أجبرت فتيات على العمل في مؤسسات دينية دون مقابل في ظروف أشبه بالسخرة.

وقال التقرير إن لجنة شكلها البابا فرنسيس في ديسمبر ينبغي أن تحقق في جميع حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال «وكذلك كيفية تصرف الهيئة الكاثوليكية حيالها.»

وقالت اللجنة «بسبب قاعدة الصمت المفروضة على جميع أفراد رجال الدين الذين يقعون تحت طائلة الطرد من الكنيسة نادرا ما يجري إبلاغ السلطات بحالات الاعتداء الجنسي على الأطفال في الدول التي تقع بها مثل هذه الجرائم.»

ليبيا تعلن تخلصها من «الكيماوي».. بالكامل

طرابلس – «وكالات»: أعلن وزير الخارجية الليبي محمد عبد العزيز عن أن بلاده «دمرت جميع الاسلحة الكيماوية التي كانت تمتلكها بما فيها القنابل والقذائف المملوءة بغاز الخردل».

وقال عبد العزيز اول امس في العاصمة طرابلس إن «ليبيا اضحت خالية تماما من اي وجود للاسلحة الكيميائية التي من شانها ان تشكل تهديدا خطيرا يطال سلامة الاهالي والمحيط البيئي والمناطق المجاورة»، مضيفا «ما كان ليتحقق لولا الدعم اللوجستي والمساندة الفنية التي قدمتها كل من امريكا وكندا والمانيا».

وأشار إلى أن عملية تدمير هذه الاسلحة تمت من دون حادث يذكر وضمن احترام البيئة.

وجاءت تصريحات عبد العزيز خلال مؤتمر مشترك مع المدير العام لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية احمد اوزمجو . وأشاد الأخير بليبيا قائلا إنها «مثال جيد للتعاون الدولي يتم اعتماده حاليا في سوريا على نطاق اوسع».

وبدأت ليبيا تفكيك برنامج التسلح الكيماوي بعد توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية عام 2004 لكن العملية توقفت في عام 2011 عندما بدأت الانتفاضة المناهضة للقذافي.

وكانت ليبيا تملك 13 طنا من غاز الخردل حين وقعت الاتفاق لكن النظام السابق اكد يومها انه دمر الذخائر التي تتيح استخدامه.

واعلن رسميا حينها عن تدمير نحو 54 في المئة من احتياط غاز الخردل وحوالي اربعين في المئة من المواد الكيميائية المستخدمة في صنع الاسلحة واكثر من 3500 قنبلة تستخدم في اطلاق مواد كيميائية سامة.

واشرف خبراء في منظمة حظر الاسلحة الكيميائية على هذه العملية التي توقفت مع اندلاع الثورة الشعبية على نظام القذافي الذي قتل في اكتوبر 2011، قبل ان تستانف في ديسمبر 2012.

ولتسريع وتيرة العملية، وقعت طرابلس اتفاقا مع واشنطن في سبتمبر لمساعدتها في تدمير ما تبقى لديها من اسلحة.

ميدانيا قالت مصادر أمنية ومصادر في مستشفيات امس إن ستة اطفال على الاقل أصيبوا حين القى مهاجمون مجهولون قنبلة يدوية على مدرسة في مدينة بنغازي بشرق ليبيا.

«الجنائية الدولية» تطالب كينيا بعدم عرقلة محاكمة رئيسها

لاهاي – «وكالات» : قال ممثلون للادعاء امس ان المحكمة الجنائية الدولية ليس لديها فرصة حقيقية لمحاكمة الرئيس الكيني أوهورو كينياتا بنجاح بسبب «العرقلة المحضة» التي تمارسها حكومة نيروبي.

وقال ممثلو الادعاء للمحكمة انهم يحتاجون الى الوصول الى السجلات المالية لكينياتا والتي قالوا انها قد تبين انه دفع مبالغ مالية ضخمة بطريقة غير مباشرة لمرتكبي موجة من العنف اجتاحت كينيا بعد الانتخابات التي أجريت منذ ست سنوات.

ويتهم كينياتا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال اعمال عنف اجتاحت كينيا في اوائل عام 2008 قتل فيها 1200 شخص واضطر آلاف لترك منازلهم لكنه ينفي الاتهامات.

وقال ممثل الادعاء بن جومبرت «مر عامان منذ ان طلبنا هذه المادة»، واضاف جومبرت وهو يفسر أهمية الوصول الى السجلات المالية لكينياتا «استنفدنا بحث كل الجوانب المحتملة من كل المعلومات المتاحة امامنا. لكن علينا واجبا لمتابعة تحقيقاتنا ... الجوانب التي مازال يتعين فحصها فرصها ضئيلة في ان تبين شيئا.»

تونس: «الداخلية» تؤكد مصرع قاتل بلعيد والبراهمي

تونس – «وكالات»: قال وزير الداخلية التونسي ان قوات الشرطة التونسية قتلت يوم الثلاثاء سبعة مسلحين اسلاميين من بينهم قيادي بارز في تنظيم انصار الشريعة المحظور والمتهم الرئيسي بقتل معارضين علمانيين العام الماضي بعد اشتباك في منزل بضاحية رواد قرب العاصمة تونس.

وهذا اكبر صيد لقوات الامن التي تطارد القضاقضي منذ العام الماضي بتهمة اغتيال المعارض العلماني شكري بلعيد في فبراير الماضي ومحمد البراهمي في يوليو.

وقال لطفي بن جدو في مؤتمر صحافي «تبين ان القضاقضي من بين القتلى.. انها افضل هدية للتونسيين في ذكرى استشهاد شكري بلعيد.» واندلعت معركة بالاسلحة النارية في وقت متاخر يوم الإثنين عندما حاصرت الشرطة منزلا في ضاحية رواد بشمال العاصمة في محاولة لإلقاء القبض على مجموعة من المتشددين المشتبه بهم يختبئون هناك.

وقتل في هذه المعركة سبعة مسلحين ورجل شرطة.

وقال مصدر امني لرويترز في وقت سابق «تم القضاء على سبعة مسلحين اسلاميين وقتل ايضا عون حرس واصيب اخر في الاشتباك.»

تتمات

أسرة الخير

قرية للنازحين السوريين في مخيم الزعتري بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وقال د.المعتوق في تصريح صحافي إن هذا التبرع السخي من سمو الأمير يعبر عن إحساس عال من سموه بمعاناة اللاجئين السوريين الذين يعيشون ظروفا بالغة القسوة، عبر عنها سموه بجلاء خلال كلمته في افتتاح المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، معربا عن جزيل الشكر والتقدير لسمو الأمير لهذه المبادرة الإنسانية السخية الكريمة.

وأضاف د. المعتوق إن سمو الأمير لم يكتف بتعهد الكويت بـ 500 مليون دولار خلال مؤتمر المانحين، وإنما أراد سموه أن يقدم تبرعا شخصيا للأشقاء في سوريا، للإسهام في تخفيف تداعيات هذه الكارثة التي تعد الأسوأ والأعنف في التاريخ، مؤكدا أن سموه بهذا العطاء المتدفق هو أمير الإنسانية بالفعل كما أطلق عليه الأمين العام للأمم المتحدة.

وأوضح أن القرية المزمع إنشاؤها ستضم 1000 وحدة سكنية، وتبلغ مساحة الوحدة السكنية الواحدة 21 مترا مربعا، هذا بالاضافة الى مركز طبي تبلغ مساحته 310 أمتار مربعة ويضم عددا من غرف الفحص ومختبرا طبيا وعيادة للطوارئ، وغرفة للأشعة، وأخرى للأسنان وثالثة للانتظار ، ونظام وحدات التكييف، وجهاز أسنان وأجهزة تحليل دم، وجهاز سونار، وجهاز تخطيط قلب، بالإضافة إلى توفير جميع الأثاث والأسرة الطبية.

العمير يحذر

وقال العمير في تصريح إلى الصحافيين في مجلس الأمة أمس : إنه من باب الاحتياط فلا يكون الانتظار طويلا ، لافتا انه «في مطلع الاسبوع المقبل لازما اذا لم يصل رد النقابات فسوف يتم الاعلان عن خطة طوارئ الوزارة ، وأوضح أنه من خلال هذه الخطة سوف تتخذ كافة الاجراءات التي تحمي المنشآت النفطية والعاملين بالمواقع .

أضاف أنه تصحيحا للصورة فإن ما تم فقط هو تخفيض مكافأة المشاركة بالنجاح للعاملين في القطاع النفطي وليس الغاءها تماما ، مشيرا إلى انه تم عرض الامر على النقابات ، وانه في المستقبل سوف ينظر في الآلية الصحيحة لصرف المكافأة ، من خلال عرضها على المجلس الأعلى للبترول و ديوان الخدمة المدنية ، على اساس انه لابد من وجود غطاء تشريعي لهذه المكافأة .

واوضح العمير انه بانتظار رد النقابات ، معتقدا انه سوف يكون ايجابيا على ما تم التوصل اليه ، وبالتالي فلن تشهد البلاد الإضراب الذي لوح به البعض .

وسئل إن كان من ضمن البدائل التي احتوتها خطة الطوارئ الاستعانة باحدى الدول الخليجية ، فقال : ليس لدينا استعانات باي دولة خليجية ، وموظفونا هم من سيشاركون في حال حدوث الإضراب ، ولدينا خطط بديلة سوف تعمل على تامين تشغيل المصافي وخطوط الإنتاج ، بشكل لا يعيق الدولة عن التزاماتها المحلية والخارجية .

أضاف : نحن لدينا منطقة إنتاج مشتركة مع المملكة العربية السعودية ، وحسب المعلومات التي وصلتنا ، أنه في حال اضراب موظفي الكويت عن العمل فان هناك موظفين سعوديين مستعدين لمواصلة العمل ، منوها بانه يتعشم الكثير في نقابات الكويت النفطية بان يخرج عنه تصريح واضح بتعليق الاضراب .

وشدد وزير النفط على انه ليس هناك أي تراجع عن القرار الذي اتخذ بتخفيض المكافأة ، لافتا إلى أن الوزارة عازمة على المضي فيه دون تعديل ، وذكر أن العاملين في القطاع النفطي مازالوا يتقاضون بالإضافة لمكافأة المشاركة في النجاح المكافآت التشجيعية والفورية ، وجميعها محفوظة لهم وهي مكافآت مجزية ، إضافة الى الحق المكتسب ، لاسيما وأن الرواتب لن تمس باي حال من الاحوال .

وحول نسبة خفض مكافأة المشاركة في النجاح أوضح انها مرتبطة بالأرباح التشغيلية ، وتخفيضها أدى انه بدلا من أن يتقاضى الموظف أربعة أضعاف الراتب ، فإنه سوف يتقاضى من راتب ونصف الى راتبين ، حسب الارباح التشغيلية التي تنتج عنها السنة المالية .

وحول ما إذا تم تخفيض الزيادة السنوية المحددة بـ 10 في المئة « المكافأة السنوية التشجيعية» قال : ان الحسبة اختلفت قليلا ، والزيادة موجودة ولا ضرر على العاملين غير القياديين ، مشيرا إلى انه تم تخفيضها بالنسبة للقياديين الى خمسة في المئة بدلا من سبعة ونصف في المئة ، وأكد أن القياديين ارتضوا هذا الامر .

وعما اذا كان ضمن خطة الطوارئ الاستعانة بالحرس الوطني ، اكد العمير ان كل الاحتمالات مفتوحة في الاستفادة من كل أجهزة الدولة وليس فقط الحرس الوطني ، حيث سوف تتم الاستعانة بوزارة الشؤون بشكل مباشر للاشراف على عملية الاضراب اذا تمت ، وكذلك تم التنسيق مع وزارة الداخلية بشكل خاص ومعين ، وايضا مع وزارة الكهرباء والماء ، مشددا على ان التنسيق لن ينحصر على وزارة بعينها ، وانما سوف يشمل كل وزارات ومؤسسات وقطاعات الدولة.

علاوة الأولاد

وكان وزير المالية قد طلب من مجلس الامة اعطاء الحكومة مهلة شهر، لكي تقدم للمجلس دراسة وافية وشاملة حول زيادة علاوة الاولاد ، بهدف تحقيق معيشة كريمة للمواطن ولتحقيق المصلحة العامة .

من جهة أخرى أقر مجلس الامة تشكيل عدد من اللجان المؤقته ، ولجان التحقيق البرلمانية ، ومن بين اللجان المؤقتة : لجنة الموارد البشرية الوطنية ، ولجنة الظواهر السلبية ، ولجنة المرأة والاسرة ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة الشباب والرياضة .

وبصدد لجان التحقيق البرلمانية فقد وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق في التحويلات المليونية التي تمت عن طريق وزارة الخارجية ، الى بعض السفارات الكويتية في الخارج ، على أن تلحق بلجنة الايداعات المليونية البرلمانية بنفس أعضائها.

كما وافق على تشكيل لجنة تحقيق لفحص عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الاولى ، وانتخب المجلس لعضويتها كلا من النواب : طلال الجلال وفيصل الكندري وخلف دميثير ومبارك الحريص وعبد الحميد دشتي.

ووافق المجلس ايضا على تشكيل لجنة تقصي حقائق تابعة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ، بشأن كل ما يتعلق بصفقات الطائرات المتعلقة بالخطوط الجوية الكويتية بنفس اعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

من جهة أخرى أحال مجلس الامة على الحكومة قانون دور الحضانات الخاصة ، بعدما اعاد التصويت عليه في المداولة الثانية ، إثر مراجعة صياغته في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وكان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم قرر عدم احالة مشروع القانون هذا الى الحكومة ، لحين التحقق من صياغته ومطابقة مواده ، بعد ان وافق عليه المجلس في جلسة 22 من الشهر الماضي.

من جانبه، أعلن وزير المالية عن تقديم الحكومة «دراسة وافية وشاملة حول زيادة علاوة الاولاد بهدف تحقيق معيشة كريمة للمواطن ولتحقيق المصلحة العامة»، داعيا مجلس الامة إلى اعطاء الحكومة مهلة شهر لكي تقدم الدراسة للمجلس، وهو ما دعا رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية النائب فيصل الشايع إلى سحب تقرير اللجنة المتعلق بزيادة علاوة الاولاد على ان يناقش التقرير في جلسة مجلس الامة المقبلة.

وقال وزير المالية في مداخلته أثناء الجلسة أن الحكومة تعم ان الغاية من الاقتراح تحقيق الحياة الكريمة للمواطن، مبينا انها تعمل على دراسة المقترح ولديها قلق ان يكون هذا الاقتراح فيه ضرر على المواطن، مضيفا: لو كانت النية رفض المقترح لكنا اعلنا ذلك الآن لكن كل ما نطلبه شهرا للتأجيل لحين تقديم دراسة شاملة ونحن متفقين مع الاخوة بالمجلس لكن نحتاج شهر لاعطاء تصورنا.

وزير المواصلات

واعترض الوزير الكندري على تشكيل لجنة في صفقات الطائرات جميعا، معلقا على طلب النواب بتشكيل لجنة في جميع صفقات «الكويتية» بالقول: أنا كنت واضحا بالموافقة وداعما لتشكيل لجنة تحقيق بشراء الطائرات الخمس الهندية المستعملة اما اذا جد طلب اخر جديد فهذا يحتاج إلى بحث.

إلى ذلك تباينت آراء النواب في كثرة الطلب بتشكيل لجان التحقيق، حيث عارض بعض النواب طريقة عمل المجلس في هذا الشأن بحجة تحويل مجلس الأمة إلى مخفر، فيما رأه نواب آخرون ضروريا لعلاج المشكلات ودور رئيسي يقوم به المجلس في مراقبة عمل الحكومة.

ديوان الخدمة

الإعلام من حدوث تصدع في مبناه ان الادارة العليا في الديوان تبلغت من احدى الإدارات المختصة فيه يوم 2 فبراير الجاري بوجود تشققات وشروخ في أعمدة الخرسانة في سرداب مواقف السيارات في الديوان مما يسبب خطورة على المبنى والموجودين فيه من موظفين ومراجعين.

وذكر البيان ان الإدارة العليا في الديوان اتصلت فورا بالجهات المختصة حيث تم استدعاء مختصين من وزارة الأشغال للاطلاع وتحديد ما يمكن عمله للحفاظ على أرواح المواطنين الموجودين في المبنى مضيفا ان الوزارة استدعت الشركة التي انشأت المبنى منذ عدة سنوات للفحص وإبداء الرأي فيما يمكن عمله.

واوضح ان الشركة قدمت تقريرا يوصي بمنع حركة السيارات من المرور أعلى أماكن الشروخ لمزيد من الحيطة ووضع دعامات حديدية حول منطقة الأعمدة التي يوجد فيها التصدع اضافة الى محاولة فحص حديد التسليح من تحت الخرسانة في تلك المنطقة.

وقال البيان انه تم منع حركة السيارات حسب التوصية وجار احضار دعامات حديد (إتش بيم) بمواصفات قوية وسميكة لدعم تلك الأعمدة وبعدها ستدعى جهات الفحص المختصة لإجراء الفحوص الفنية اللازمة.

واضاف ان الديوان أجرى اتصالات لازمة مع الجهات المختصة للنظر في مدى إمكانية توفير مبنى بديل يتسع لكل موظفي الديوان تحسبا للانتقال له إذا دعت الحاجة اضافة الى اصدار التعليمات اللازمة لتامين سلامة قواعد البيانات الوظيفية الآلية لسجل العاملين المدنيين والمحفوظات تحسبا لأي ظرف.

الببلاوي: لن نوسع

في ختام زيارته: «لا نريد أن تتسع الخلافات مع قطر، لكن إذا كان هناك مس مباشر بمصر فنحن لا نستطيع السكوت عنه».

وتابع ان «قطر دولة عربية، تحدث خلافات بين أبناء الأسرة الواحدة ونحن حريصون على الروابط، لكن هناك ممارسات أقل ما يقال عنها إنها غير صادقة أو منصفة».

وختم الببلاوي قائلا: «نأسف لكثير من الأعمال التي لا تتفق مع الانتماء القومي.. أسلوب الخلافات بدأ يخرج عن المألوف».

واستدعت الخارجية المصرية امس الأول القائم بالأعمال القطري للمطالبة بتسليم مطلوبين هاربين في الدوحة بينهم يوسف القرضاوي.

وتدهورت العلاقات بين القاهرة والدوحة إثر عزل محمد مرسي عن الرئاسة المصرية في 3 يوليو الماضي.

الأمم المتحدة

المعنية بحقوق الطفل أن الكرسي البابوي يجب أن «يقيل فورا» جميع رجال الدين المعروفين بأنهم أساءوا إلى الأطفال أو الذين يشتبه بأنهم قاموا بذلك.

وجاء في تقرير اللجنة الأممية الصادر أمس أن الكرسي البابوي يجب أن يفتح الملفات بشأن رجال الدين الذين «أخفوا جرائمهم» حتى تتسنى مساءلتهم.

وأضاف التقرير أن الأمم المتحدة تشعر بقلق بالغ من أن الكرسي البابوي لم يعترف بحجم الجرائم المرتكبة.

ويأتي تقرير الأمم المتحدة بعدما استجوب مسؤولو المنظمة الدولية في جلسة علنية بجنيف الشهر الماضي مسؤولين في الفاتيكان بشأن عدم موافقة الكرسي البابوي على الكشف عن البيانات المتعلقة بهذه القضية وطبيعة الخطوات المتخذة من طرف الكنيسة الكاثوليكة لمنع حدوث انتهاكات جديدة مستقبلا.

وكان الفاتيكان رفض في شهر ديسمبر الماضي طلبا من المنظمة الدولية بشأن الإفراج عن البيانات المطلوبة على أساس أن الفاتيكان لا ينشر سوى المعلومات إذا طلبها طرف آخر كجزء من الإجراءات القانونية.

ومن المتوقع أن يصدر الفاتيكان ردا على تقرير الأمم المتحدة في وقت لاحق الأربعاء.

ويذكر أن الفاتيكان أنشأ لجنة مكلفة بمكافحة حالات الإساءة إلى الأطفال في الكنيسة.

مفتي السعودية

بمنع الخروج للقتال خارج البلد وأن من يفعل ذلك يعد مخطئا لأن خروجه ضرر عليه».

وأضاف المفتي السعودي: «ما يبلغنا عن الذين خرجوا «للقتال» أنهم شباب غرر بهم ويعتقدون أنهم يجاهدون في سبيل الله ولكنهم وقعوا فريسة لأعداء الإسلام فسفكت دماؤهم وتعرضوا للإهانة والأذى، ومنهم من سجن ومن قتل ومن باعوه واشتروه كأنه في سوق النخاسين، يباع ويُساوم على دمائه».

يذكر أن العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أصدر الاثنين، أمرا ملكيا يقضي بإنزال عقوبة السجن بين ثلاثة و20 عاما بحق من يقوم بالقتال خارج البلاد.